

Distr.: General
24 August 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الستون

البند ٧٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
مسائل حقوق الإنسان: بما في ذلك النهج
البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان
والحرريات الأساسية

العولمة وآثارها في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم الأمين العام هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ١٨٤/٥٩ الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يواصل التماس آراء الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن هذه المسألة وأن يقدم تقريرا فنيا عن هذا الموضوع إلى الجمعية العامة في دورتها الستين. ويورد هذا التقرير موجزا للردود الواردة استجابة لطلب توفير المعلومات عملا بهذا القرار. واستلمت ردود من حكومة كل من جورجيا والعراق وعمان والمكسيك.

أولا - مقدمة

١ - أحاطت الجمعية العامة علما في قرارها ١٨٤/٥٩ بتقرير الأمين العام عن العولمة وآثارها في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان (A/59/320) وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل التماس آراء الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وأن يقدم تقريرا فنيا عن هذا الموضوع إلى الجمعية العامة في دورتها الستين.

* A/60/150.

٢ - وعملا بهذا الطلب، وجهت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ طلبا لالتماس الآراء بشأن هذه المسألة. وفي ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٥، كانت المفوضية قد استلمت ردود من حكومة كل من جورجيا والعراق وعمان والمكسيك.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

جورجيا

[٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥]
[الأصل: بالانكليزية]

أعربت حكومة جورجيا عن رأي مفاده أن القرار ١٨٤/٥٩ يتسم بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان النامية. وفي الوقت الراهن، تتمثل إحدى المهام الرئيسية للسلطات بجورجيا في كفالة تحقيق نمو اقتصادي مستدام، والحد من الفقر، وبلوغ الأهداف الإنمائية الدولية في إطار عملية العولمة. في الوقت نفسه، أشارت الحكومة إلى أنها توافق على ما جاء في القرار بأن العولمة ظاهرة متعددة الجوانب وبضرورة إيلاء اهتمام خاص للأعمال الكاملة للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإجراء تحليل متعمق في هذا السياق.

العراق

[٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥]
[الأصل: بالعربية]

أعلنت حكومة العراق أن للعولمة أبعاد اجتماعية وسياسية وبيئية وثقافية وقانونية تؤثر على التمتع الكامل بمجمل حقوق الإنسان، ولها آثار مختلفة في جميع البلدان مما يجعلها أكثر عرضة للتطورات الإيجابية والسلبية.

وعلى الرغم مثلا من أن العولمة قد تتيح فرصا هائلة للاستفادة من التطورات العلمية والاقتصادية وزيادة المنافسة، إلا أن تقاسم الفوائد التي يمكن أن تجنى منها متفاوتة جدا بين الدول، وحتى بين سكان الدولة الواحدة. ومن هذا الجانب، فإن لها تأثيرات سلبية على حقوق الإنسان. والجدير بالذكر أن التدابير الرامية إلى تضيق الفجوة الآخذة بالاتساع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لا تفي حتى الآن بالغرض مما أثر سلبا على التمتع الكامل بحقوق الإنسان لا سيما في البلدان النامية، وبصورة خاصة تلك الحقوق المعنية بالحد من الفقر والتنمية والتمتع ببيئة آمنة ونظيفة.

ولا بد بالتالي لأي سياسة تهدف إلى تطبيق مفاهيم العولمة من أن تستند إلى المبادئ الأساسية التي تركز عليها مجموعة قوانين حقوق الإنسان، كالمساواة والمشاركة والمساءلة وعدم التمييز واحترام التنوع والتسامح والتعاون والتضامن الدوليين.

ويسعى العراق الجديد إلى اللحاق بالدول المتقدمة اقتصاديا من خلال العمل على تحرير التجارة وزيادة دور القطاع الخاص في العملية الاقتصادية والوصول إلى أحدث تقنيات الإنتاج والاتصالات أحيانا بالحسبان في الوقت ذاته السلبيات التي يمكن أن تأتي بها هذه السياسات على التمتع بحقوق الإنسان ومحاولة تفاديها وعدم تعارضها بشكل خاص مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

عمان

[١١ آب/أغسطس ٢٠٠٥]
[الأصل: بالانكليزية]

لاحظت حكومة عمان أنها، شأنها في ذلك شأن دول أخرى، تعاني من آثار العولمة. فالعولمة تؤثر في الحقوق التجارية للسكان، سواء كانوا من المنتجين أو المصدرين أو المستهلكين، وكذلك في علاقاتهم ببعضهم البعض. ومنذ أن اعتمدت عمان نظام الاقتصاد السوقي، التزمت بتعهداتها وسنت وأصدرت القوانين واللوائح والأوامر اللازمة لحماية الصحة والبيئة. كما أصدرت عمان تشريعات بهدف مكافحة الممارسات التجارية غير القانونية مثل نسخ العلامات التجارية والاحتتيال، وذلك على أساس غير تمييزي.

وتسعى القوانين والأنظمة في عمان إلى تعزيز حقوق الملكية الفكرية. وقد سنت عمان أيضا قوانين لحماية المستهلكين من الغش التجاري والمنتجات المزيفة وضروب الخداع. وقد وضعت الحكومة مختلف المعايير والمواصفات وقواعد تقنية أخرى لتوفير الحماية الكافية للصحة العامة والسلامة العامة تمشيا مع الاتفاق المتعلق بالحوجز التقنية للتجارة واتفاق تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية لمنظمة التجارة العالمية.

المكسيك

[٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥]
[الأصل: بالأسبانية]

أعلنت حكومة المكسيك أن من أهم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي انتشار فوائد العولمة لتشمل جميع سكان العالم. وتنطوي عملية العولمة على إمكانيات كبيرة لتحسين مستوى المعيشة في جميع البلدان ولإيجاد مجتمعات تتمتع بدرجة أكبر من العدالة والإنصاف؛

إلا أن فوائد العولمة موزعة على نحو غير متكافئ. ويعزى ذلك جزئيا إلى الافتقار إلى الاتساق بين الأنظمة التجارية والمالية الدولية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. أما في الأوضاع المثالية، فينبغي أن تكون العولمة عملية عادلة متكاملة وديمقراطية توفر الفرص والفوائد للجميع في جميع البلدان.

وقد أخذت حكومة المكسيك بعدة برامج اجتماعية للقضاء على الفقر وتوفير فرص إنمائية أفضل للسكان. وقد اعتمدت الحكومة بصورة خاصة مشروعاً "Estrategia contigo" يستند إلى مبادئ الإنصاف والشفافية والمسؤولية المشتركة والتماسك والتكامل سعت من خلاله إلى النهوض بالسياسات الإنمائية التي تدعم القدرات والخيارات الكفيلة بتحقيق نمو الأفراد والمجتمعات المحلية وفقاً لاحتياجاتها وتطلعاتها. وعلى وجه الخصوص، سلّمت الحكومة بالحاجة إلى تلبية احتياجات المحرومين أو الضعفاء اجتماعياً بوصف ذلك أحد الشروط الكفيلة بتعزيز التنمية والازدهار في البلد.

ومما يتسم بالأهمية أن الإحصاءات الأخيرة دلت على أن المكسيك أحرزت تقدماً مرضياً في مجال الحد من الفقر. فعلى سبيل المثال، تحقق بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٤ تحول بالنسبة إلى ٥,٦ ملايين نسمة من حالة فقر غذائي إلى وضع تم فيه تخطي المستويات الدنيا للاستهلاك الغذائي والتغذوي التي حددها المعهد الوطني للإحصاءات والجغرافيا والمعلومات واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وفيما يتعلق بحماية المهاجرين، أنشأت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان هيئة الإشراف العامة الخامسة التي بدأت أعمالها في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وتشمل ولايتها برنامج العناية بالمهاجرين (Programa de Atención a Migrantes) (الذي ينظر في الالتماسات المتصلة بظاهرة الهجرة) وتدعيم آليات التعاون مع السلطات الاتحادية والسلطات المحلية العاملة في مجال الهجرة والأجهزة العامة المعنية بحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية. ومن الأهداف الرئيسية القيام بزيارات إشراف إلى محطات الهجرة ونقاط تفتيش المهاجرين بهدف منع انتهاكات حقوق الإنسان للمهاجرين المحتجزين في هذه المواقع. وقد أنشأت هذه الهيئة سبعة مكاتب إقليمية تشمل مكاتب متنقلة تهدف إلى الحصول على الالتماسات وأشكال أخرى من الدعم.

وسلّمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بأهمية احترام التنوع الثقافي في البلد، لا سيما بالنسبة للشعوب الأصلية، من خلال برامج ترمي إلى مكافحة التمييز. وتحقيقاً لذلك، أنشأت اللجنة البرنامج المتعلق بشؤون الشعوب الأصلية (Programa de Asuntos Indígenas) الذي يقوم باستلام وإحالة وفحص الالتماسات الواردة من الشعوب الأصلية

فيما يتعلق بانتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق باللغات والثقافات والأعراف والموارد والأديان والممارسات الدينية والروحية وأشكال محددة من التنظيم الاجتماعي.

أما بالنسبة للآثار السلبية المترتبة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الأزمات المالية، فقد سلمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بما لها من طابع يؤدي إلى زعزعة عملية التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي الطريقة الوحيدة للقضاء على أوجه عدم المساواة الموجودة حالياً في المكسيك. ومن الأمثلة على ذلك الزيادة في عدد وخطورة الشكاوى المتصلة بعدم توفير الخدمات الصحية بصورة فعالة. ويمثل توفير التمويل الكافي لهذه الخدمات وغيرها من الخدمات أمراً أساسياً لعكس اتجاه هذا التدهور.